

"القوات": الوقوف الى جانب سوريا

لا يبرر مصادرة القرار اللبناني

النهار ٢٠٠١/٢/١٣

اعتبرت "القوات اللبنانية" ان "الوقوف الى جانب سوريا في مواجهة التحديات الاسرائيلية لا يبرر مصادرة القرار اللبناني في الداخل والخارج". ودعت الحكومة اللبنانية الى "حوار صريح بين كل الاطراف ترعاه، الدولة لتحقيق مصلحة شاملة".

عقد المجلس السياسي لـ"القوات" اجتماعه الاسبوعي وناقش مجمل التطورات السياسية واصدر البيان الآتي:

"اولا - ازاء الاحداث المتسارعة في منطقة الشرق الاوسط وخصوصا تسلم حكومة جديدة زمام السلطة في اسرائيل، تدعو "القوات" الحكومة اللبنانية الى تحصين الساحة الداخلية لمواجهة الاستحقاقات المقبلة بمعالجة الازمات السياسية المتركمة عبر التأسيس لوفاق وطني حقيقي ومصالحة شاملة وحوار صريح بين كل الاطراف ومع الدولة وبرعايتها. ان دعوة الحكومة المجتمع المدني الى تحمل مسؤولياته الى جانبها، تبقى بئيمة ما لم تؤمن نفسها مناخات الحرية والحوار الهادف وما لم تطلق عجلة الحياة السياسية الطبيعية الموضوعة في الحجز والحظر منذ نحو عشرة اعوام ونيف.

ثانيا - ان محاولات الحكومة انقاذ الوضع الاقتصادي - المعيشي المههد بالانفجار، عبر خطوات محددة كخفض الرسوم الجمركية وسياسة الاجواء المفتوحة واطلاق شهر التسوق وتعزيز الخدمات والسياحة وحض الخارج على الاستثمار، تشكل معالجات تبقى بمثابة المسكنات ما لم يعالج لبنان ازمته الحقيقية التي اضحت ازمة كيان ووجود. ان ابقاء لبنان رهينة ازمة الشرق الاوسط التي قد يطول اوان حلها سيقضي عليه تماما وخصوصا ان قدرته على تحمل المزيد باتت ضعيفة الى حد الانهيار الكامل.

ثالثا - ان الوقوف الى جانب سوريا او اي دولة عربية في مواجهة التحديات الاسرائيلية لا يبرر مصادرة القرار اللبناني في الداخل والخارج ولا الهيمنة على مؤسساته السياسية ولا التدخل في شؤونه الداخلية اليومية ولا ابقاءه معلقا على صليب الصراع في المنطقة الى ما لا نهاية وبغياب اي استراتيجية عربية موحدة للمواجهة. ان واقع العلاقة كما هو اليوم يسيء الى لبنان وسوريا على حد سواء ويقتضي حوارا جديا وصريحا لما فيه الوصول الى افضل العلاقات بين البلدين.

رابعا - في ظل هذه الازمات السياسية والاقتصادية ترى "القوات" انه آن للبنانيين تحمل مسؤولياتهم التاريخية بالعودة الى ما نصت عليه المواثيق التعاقدية بين الطوائف والمجموعات، وتدعو الدولة الى اخذ المبادرة وعقد مؤتمر وطني للانقاذ يشرك الجميع ويحفظ سيادة لبنان ويصون وحدته ويرد عنه الاخطار ويضمن وقف انهياره السياسي والاقتصادي والاجتماعي".

وفي باريس ("النهار") افاد مكتب "القوات اللبنانية" في العاصمة الفرنسية، ان وفدا منها يضم عضو المجلس السياسي ايلي براغيد ومسؤول ملف حقوق الانسان في مكتب فرنسا ايلي عبد الحي، زار مقر وزارة الخارجية الفرنسية وعقد سلسلة لقاءات مع مسؤولين في الكي دورسيه، تناولت "الايضاح في لبنان وجنوبه والاحتلال السوري والمصالحة الوطنية وموضوع العفو عن قائد القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع كخطوة اساسية لتحقيق الوفاق الوطني (...)".

وسلم الوفد وزارة الخارجية مذكرات مفصلة عن "الوضع المأسوي القائم في لبنان من كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية".